اجتماع حكومي روسي مع تفاقم مشاكل جودة الخام

السعودية: الصين لم تطلب بعد مزيداً من النفط

النفط يسجل 75 دولارا للمرة الأولى في 2019 وسط تشديد عقوبات إيران

خالد الفالح

ارتفع خام برنت أمس الخميس متجاوزا 75 دولارا للبرميل للمرة الأولى في 2019 عقب تشديد العقوبات على إيران، بينما كبح تنامي معروض الولايات المتحدة مكاسب الخام الأمريكي.

وصعدت العقود الآجلة لخام برنت إلى ذروة 2019 عند 75.01 دولار للبرميل يوم الخميس وسجلت 74.90 دولار للبرميل في الساعة 0705 بتوقيت جرينتش، مرتفعة 33 سنتا بما يعادل 0.4 بالمئة عن أحدث إغلاق لها.

من جانبه قال وزير الطاقة السعودية خالد الفالح في تصريحات لرويترز إن الصين لم تطلب "بعد" مزيدا من النفط الخام بعد أن قررت الولايات المتحدة إنهاء الإعفاءات من عقوباتها المتعلقة بواردات النفط الإيرانية والتي كانت تسمح لبكين بالشراء من طهران.

وأعادت الولايات المتحدة فرض عقوبات على صادرات النفط الإيرانية في نوفمبر الماضي لكن واشنطن سمحت في البداية لثمانية من كبار مشتري النفط الإيراني – والصين أكبرهم – بمواصلة شراء واردات محدودة لمدة ستة أشهر حتى أبريل.

وأدلى الفالح بتصريحات مقتضبة على هامش زيارة إلى بكين لحضور قمة بشأن مبادرة الحزام والطريق الصينية للتنمية الاقتصادية التي تهدف لإعادة بناء طريق الحرير القديم لربط الصين وآسيا وأوروبا وما وراءها. وانتقدت الصين القرار الأمريكي بإعادة فرض العقوبات.

وفي مؤتمر صحفي منفصل بالهاتف، قال مسؤولون أمريكيون إنهم واثقون من أن الصين تستطيع إيجاد إمدادات بديلة للنفط الإيراني. ولدى سؤاله عما إذا كان مشترون آسيويون قد طلبوا مزيدا من النفط الخام، أجاب الوزير السعودي "في بداية مايو سنعرف الطلب بالنسبة لشهر يونيو وسنكون متجاوبين".

وقال إن إنتاج المملكة من النفط كان مستقرا تقريبا على ما كان عليه في الشهور السابقة وسيكون في حدود 9.8 مليون برميل يوميا أو "ربما أقل".

وقبل إعادة فرض العقوبات كانت إيران أحد أكبر منتجي النفط داخل منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بإنتاج يقترب من أربعة ملايين برميل يوميا. وتراجعت صادرات إيران الآن إلى نحو مليون برميل يوميا.

ونتيجة لتشديد العقوبات على إيران وتخفيضات الإنتاج الطوعية التي تطبقها دول أخرى في أوبك منها السعودية، سجلت أسعار الخام أعلى مستوياتها في ستة أشهر في الأسبوع الحالي.

وقال مصدران بقطاع النفط إن مسؤولين من الحكومة الروسية سيعقدون اجتماعا لمناقشة مشاكل جودة النفط بعد أن أوقفت بولندا وألمانيا استيراد الخام الروسي عبر خط أنابيب رئيسي.

وقال مصدران تجاريان على نحو منفصل إن جمهورية التشيك علقت هي الأخرى المشتريات من خط الأنابيب دروجبا الذي يمتد من روسيا عبر أراضي روسيا البيضاء وحتى وسط أوروبا وبوسعه ضخ ما يصل إلى مليون برميل يوميا.

اليورو يتراجع لمخاوف بشأن النمو في ألمانيا والضبابية السياسية

تراجع اليورو إلى أدنى مستوى في 22 شهرا أمس الخميس متأثرا بتعثر النمو في ألمانيا وحالة الضبابية السياسية في إسبانيا.

وألقى انخفاض غير متوقع في معنويات الشركات الألمانية الضوء على الفجوة بين البيانات الاقتصادية في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

وأرجأ البنك المركزي الأوروبي موعد أول رفع لسعر الفائدة لفترة ما بعد الأزمة حتى 2020 وما زال صناع السياسات يعبرون عن مخاوفهم بشأن النمو الاقتصادي.

وأثر ذلك على اليورو الذي شهد أسوأ أداء في أكثر من ستة أسابيع وانخفض 0.6 بالمئة إلى أدنى مستوى في 22 شهرا عند 1.1141 دولار. واستقرت العملة الموحدة لاحقا عند 1.1154 دولار.

وكتبت أنتي برايفكي المحللة لدى كومرتس بنك في مذكرة إلى العملاء "أوجه عدم التيقن السياسي تصنع مجتمعة مع المخاوف الاقتصادية مزيجا سيئا للغاية بالنسبة لليورو، لا سيما إذا كان الاقتصاد على الجانب الآخر من الأطلسي نشط".

ونزلت الكرونة السويدية 0.2 بالمئة إلى 9.4190 كرونة للدولار وهو أقل مستوى في ستة أسابيع وذلك قبيل صدور قرار البنك المركزي السويدي الذي من المتوقع أن يبقي على سعر الفائدة دون تغيير.

وصعد مؤشر الدولار إلى أعلى مستوى في 23 شهرا عند 98.189 مقابل سلة عملات منافسة في ليسجل ارتفاعا بأكثر من 0.5 بالمئة وهو ما يرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى ضعف اليورو.

الذهب يستقر مع توقف ارتفاع الدولار أثر بيانات ضعيفة

لم يطرأ تغير يذكر على أسعار الذهب يوم الخميس حيث بدد ارتفاع الدولار الدعم المستمد من تراجع الأسهم ومجموعة من البيانات الاقتصادية الضعيفة من شتى الأنحاء مما أثار المخاوف بشأن وتيرة النمو الاقتصادي العالمي.

وبحلول الساعة 0548 بتوقيت جرينتش، استقر الذهب في المعاملات الفورية عند 1275.51 دولار للأوقية (الأونصة). وتراجعت العقود الأمريكية الآجلة للذهب 0.1 بالمئة إلى 1277.60 دولار للأوقية.

وتضررت الأسهم الآسيوية بعد بيانات كشفت أن معنويات الشركات الألمانية تراجعت في أبريل نيسان بعدما أثرت التوترات التجارية سلبا على المحرك الصناعي لأكبر اقتصاد أوروبي.

وشهد اقتصاد كوريا الجنوبية انكماشا على نحو غير متوقع في الربع الأول من العام مما عزز بواعث القلق من أن الاقتصاد العالمي ربما لم يخرج بعد من نفق الأزمة.

لكن الدولار الأمريكي، الذي ظل متداولا عند أعلى مستوى في نحو عامين، كبح الذهب حيث جعل المعدن أعلى تكلفة لحائزي العملات الأخرى.

وبالنسبة للمعادن النفيسة الأخرى، انخفضت الفضة 0.1 بالمئة إلى 14.91 دولار للأوقية.

وارتفع البلاتين 0.7 بالمئة إلى 884.31 دولار للأوقية في حين نزل البلاديوم 0.3 بالمئة إلى 1413.39 دولار للأوقية.

«نيكي» يصعد لذروة 4 أشهر ونصف بفعل نتائج أفضل من المتوقع

صعد المؤشر نيكي الياباني إلى أعلى مستوى في أربعة أشهر ونصف عند الإغلاق أمس الخميس حيث جاءت نتائج أرباح بعض الشركات أقل سوءا مما كان يخشاه بعض المستثمرين إلى جانب انحسار البيع قبيل عطلة طويلة.

وقال متعاملون إن المعنويات تعززت بعدما قال بنك اليابان المركزي إنه يدرس خطة لإقراض بعض حيازاته الضخمة من صناديق المؤشرات وتعهد بإبقاء سعر الفائدة منخفضا حتى مطلع 2020 على الأقل.

وارتفع نيكي 0.48 بالمئة ليغلق عند 22307.58 نقطة وهو أعلى مستوى إغلاق للمؤشر القياسي منذ مطلع ديسمبر كانون الأول.

وصعد المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0.51 بالمئة إلى 1620.28 نقطة.

وقفز سهم هيتاشي لآلات البناء 4.9 بالمئة بعد إعلان النتائج. وصعد سهم كاو كورب لصناعة مستحضرات التجميل والعناية بالبشرة 5.3 بالمئة بالرغم من إعلانها انخفاض صافي الربح خمسة بالمئة على أساس سنوي بين يناير ومارس.

وفي حين تلقى السهم دعما جزئيا من إعلان الشركة عن إعادة شراء أسهم، فإن الأرباح لم تكن بالسوء المتوقع حيث كان القلق يساور المستثمرين بشأن ارتفاع تكاليف المواد.

ونزل سهم كيينس كورب لمعدات المصانع 4.1 بالمئة بعدما أعلنت الشركة أن أرباحها التشغيلية للعام المالي حتى مارس آذار جاءت أقل من توقعات السوق.

وانخفض سهم نيسان موتور 1.8 بالمئة إلى أدنى مستوى في نحو أربعة أشهر بعدما خفضت الشركة توقعاتها لأرباح العام بأكمله إلى أدنى مستوى في نحو عشرة أعوام بفعل ضعف الأداء في الولايات المتحدة.

تُغلق الأسواق المالية اليابانية أبوابها بين 27 أبريل والسادس من مايو مع دمج سلسلة عطلات عامة للاحتفال بتتويج ولي العهد الأمير ناروهيتو إمبراطورا للبلاد في أول مايو.

أميركا : محادثات التجارة مع بكين تسير على ما يرام

«المركزي الأوروبي» يحذر من تصعيد النزاعات التجارية .. العواقب خطيرة

حذر البنك المركزي الأوروبي أمس من تصعيد النزاعات التجارية على مستوى العالم.

وجاء في دراسة للبنك نشرت أمس أن السيناريوهات المتوقعة أظهرت أن العواقب المباشرة متوسطة المدى لتصعيد النزاعات ستكون خطيرة.

وبحسب «الألمانية»، أوضحت الدراسة أن التأثيرات السلبية من الممكن أن تزداد عبر زيادة الضغط في أسواق المال وفقدان الثقة، موضحة أن الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والتجارة العالمية ستكون الأكثر تضررا من هذه الآثار.

وبحسب بيانات البنك، فإن النزاع التجاري الذي تسببت فيه الولايات المتحدة عام 2018 يمثل حتى الآن خطورة متوسطة على الاقتصاد العالمي والتطلعات بالنسبة لمنطقة اليورو. وطبقت الولايات المتحدة العام الماضي قيودا جمركية على واردات سلسلة من الشركاء التجاريين، والتي تم الرد عليها بإجراءات مماثلة من جانب هذه الدول الشريكة.

وتفاقم النزاع التجاري مع الصين على وجه الخصوص، وتلوح في الأفق على نحو متكرر فرص للتوصل إلى اتفاق بين البلدين، إلا أن هذا الأمر لم يحدث حتى الآن.

وبحسب أحد السيناريوهات التي عرضتها الدراسة، فإن الولايات المتحدة ستتضرر على نحو أكبر من منطقة اليورو على سبيل المثال حال حدوث تصعيد في النزاع التجاري، حيث من الممكن أن يتقلص النمو الاقتصادي للبلاد بفعل مؤثرات مباشرة بمقدار 1.5 درجة مئوية.

وستتضرر أيضا منطقة اليورو والصين من هذا التصعيد، لكن في نطاق أضيق مقارنة بالولايات المتحدة، حيث سيكون من الممكن لمنطقة اليورو على سبيل المثال تعويض صادراتها إلى الولايات المتحدة عبر التصدير لدول أخرى.

ويفترض هذا السيناريو أن الولايات المتحدة ستزيد جمارکها على الواردات القادمة من أنحاء العالم لتصل إلى 10 في المائة، والتي سيقابلها زيادة مماثلة في الجمارك من باقي الدول على الواردات الأمريكية.

ورغم أن هذا السيناريو غير مرجح، تشكك الدراسة في اعتقاد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن الولايات المتحدة ستستفيد من كل نزاع تجاري.

من جهة أخرى، يتوجه المفاوضون الأمريكيون إلى الصين الأسبوع المقبل لإجراء جولة جديدة من المحادثات الهادفة إلى إنهاء الحرب التجارية بين البلدين، قبل أن يزور الوفد الصيني بدوره واشنطن في (مايو).

وذكر البيت الأبيض في بيان، أن ستيفن منوتشين وزير الخزانة، وروبرت لايتهايزر الممثل الأمريكي للتجارة اللذين يقودان المفاوضات من جانب الولايات المتحدة، سيكونان في بكين لإجراء محادثات تبدأ في 30 (أبريل).

من جانبه قال الرئيس الأمريكي دونالد ترمب إن محادثات التجارة الجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تسير على ما يرام، بينما يواصل أكبر اقتصادين في العالم محاولتهما للوصول إلى اتفاق نهائي.

وأبلغ الرئيس ترامب الصحفيين في البيت الأبيض قائلاً :» نحن نحقق أداءً جيدًا بشأن التجارة وأداءً جيدًا مع الصين».

ومن المنتظر أن تبدأ الجولة القادمة من محادثات التجارة في الثلاثين من أبريل الجاري في بكين وتعقبها جولة مناقشات تبدأ في الثامن من مايو المقبل في واشنطن.

عجز الميزانية البريطانية يتراجع لأدنى مستوى في 17 عاماً

تراجع العجز في الميزانية البريطانية إلى أدنى مستوياته منذ 17 عاماً وفق أرقام السنة المالية 2018–2019، وذلك بحسب ما أعلن مكتب الإحصاء الوطني البريطاني الرسمي.

وأعلن المكتب أن استدانة الدولة البريطانية ما بين أبريل 2018 ومارس 2019 اقتصرت على 24.7 مليار جنيه استرليني (28.5 مليار يورو)، وبالتالي فقد تراجع العجز في الميزانية إلى 1.2% من إجمالي الناتج المحلي، وهي أدنى نسبة له منذ السنة المالية 2001–2002، وفقا لما نقلته وكالة «فرانس برس».

وعلى سبيل المقارنة بلغ العجز في ميزانية فرنسا للعام 2018 2.5% من إجمالي الناتج المحلي الفرنسي.

وكان عجز الميزانية البريطانية ارتفع إلى 10% من إجمالي الناتج المحلي إبان الأزمة المالية العالمية خلال السنة المالية 2009–2010، وذلك حين لجأت الحكومة العمالية إلى زيادة الإنفاق بشكل كبير للتخفيف من وطأة الانكماش وتفادي إفلاس مصارف كبيرة عدة.

لكن المحافظين الذين وصلوا إلى السلطة في عام 2010 تبنوا سياسة تقشّف صارمة اعتمدت بشكل كبير على الحد من الإنفاق العام. ومذّاك تراجع العجز تدريجيا علما أن السلطات لا تتوقّع تحقيق ميزانية متوازنة قبل النصف الثاني من العقد المقبل.

وبحسب مكتب الإحصاء الوطني فقد بلغ الدين العام 1801 مليار جنية استرليني (2079 مليار يورو) أواخر مارس، أي ما نسبته 83.1% من إجمالي الناتج المحلي.

وكان وزير المالية البريطاني فيليب هاموند أعلن أواسط مارس عن «صندوق» مالي قدره 26.6 مليار جنيه استرليني جُمع بفضل عائدات ضريبية أفضل من المتوقع وخفض معدل فائدة الدين.

وساهمت هذه العوامل في التعويض عن التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده المملكة المتحدة بسبب الغموض المحيط بملف بريكست. وفي نهاية المطاف يمكن لهذا المبلغ أن يسمح للحكومة بزيادة الانفاق عندما تواجه البلاد تداعيات اقتصادية بعضها لا يمكن توقّعه لدى خروجها من الاتحاد الأوروبي.

وقال المحلل في مركز «بانثيون ماكروإيكونوميكس» ساموبل تومبز إن «هذا الصندوق من شأنه أن يجنّب وزير المالية الإعلان عن إجراءات تقشف جديدة هذا العام، والتقيّد بهدفه المعلن بعجز في الميزانية العامة نسبته أقل من 2% من إجمالي الناتج المحلي».

وتوقع المحلل «ألا تعيق السياسة المالية النمو للعامين المقبلين على الأقل».

ويقول حزب العمال إن سياسة التقشف التي اعتمدها المحافظون خلال القسم الأكبر من العقد الحالي أدت إلى تراجع القدرة الشرائية والإنفاق والنمو.

الليرة التركية تهبط مجدداً لأضعف مستوى في 6 أشهر

بلغت الليرة التركية أضعف مستوياتها مقابل الدولار منذ منتصف أكتوبر في الوقت الذي يدرس فيه المستثمرون المخاطر النابعة من الاعتراضات على نتائج الانتخابات في اسطنبول وتوتر العلاقات مع الولايات المتحدة.

وتحول اهتمام السوق إلى اجتماع البنك المركزي التركي المقرر غدا الخميس، لاتخاذ قرار بشأن أسعار الفائدة، حين من المتوقع أن يُبقي البنك على أسعار الفائدة دون تغيير عند 24%.

وتراجعت قيمة الليرة إلى 5.8792 من سعر الإغلاق السابق البالغ 5.83، ليصل انخفاض العملة إلى 10%، منذ بداية العام. وهذا أدنى مستوى لليرة منذ 15 أكتوبر، باستثناء «انهيار خاطف» وجيز شهدته العملة في يناير.

إدارة جديدة بـ «سوناطراك» تستهدف زيادة الإنتاج والصادرات

قال رشيد حشيشي، الرئيس التنفيذي الجديد لشركة سوناطراك الجزائرية في أول تعليقات له يوم أمس الأربعاء، إن شركة الطاقة الحكومية ستركز على زيادة حجم الإنتاج والصادرات للمساعدة في تنمية اقتصاد البلد العضو في أوبك المعتمد على النفط والغاز.

وتواجه الجزائر، أحد أكبر موردي الغاز لأوروبا، صعوبة في زيادة الإنتاج وسط تنامي الاستهلاك المحلي ونقص الاستثمار الأجنبي بسبب شروط تعاقدية غير جذابة.

وجرى تعيين حشيشي، المدير السابق للإنتاج والاستكشاف في سوناطراك، الثلاثاء، رئيسا تنفيذيا للشركة ليحل محل عبد المؤمن ولد قدور.

وتنتج الجزائر حاليا ما يقدر بمليون برميل من النفط الخام يوميا، و135 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً.